التنظيم الاداري الروماني بنوميديا والفرنسي في الجزائر دراسة تحليلية

Roman administrative organization Benomedia and the French in Algeria, an analytical study

أ.صباح عبيد

Sabahbila.abid 12@gmail.com

جامعة محمد خيضر بسكرة

تاريخ الاستلام: 2019/06/24 تاريخ القبول للنشر: 2019/12/13

الملخص :

سعت فرنسا بمنهجها التوسعي التغلغلي في الجزائر إلى البحث عن نمط في أسلوب التسيير من أجل فرض هيمنتها، ومن أجل ذلك كان التقسيم الاداري للجزائر كمستعمرة من بين أولوياتها لإحكام سيطرتها الفعلية على المنطقة لتفكيكها وسهولة إخضاع كل محاولة للانفصال عن فرنسا ،فكانت حملة دي بورمون تجسيد الاحتلال العسكري الاستيطاني في المنطقة وهنا لجأت السلطات الاستعمارية غلى فرض النظام العسكري للقضاء على كل مقاومة جزائرية تذكر ليتم بعدها اخضاع باقي المناطق الهادئة للحكم المدني بداية من 1871 بعد عملية جس نبض للأوضاع الجزائرية تجاه فرنسا ومن اجل فرض رقابة عليها كان التنظيم الاداري هو الوسيلة الفعلية لذلك لتشهد المنطقة نظام بلديات قسمت بأولويات فرنسية بحث تضمن الامتيازات للفرنسيين و المستوطنين وتجاهل للسكان الاصليين للبلد الأصيل الجزائر، وعند الملاحظة ودراسة التاريخ يعود بنا الزمن إلى وجود مشابهة بين النظم الادارية للسياسة الرومانية وبذات المنطقة وهي منطقة نوميديا التي تمثل الجزائر محاولة فرض رومنة المنطقة بسياستها الادارية التوسعية الاستيطانية

بعد تشجيع الحركات الاستيطانية للهجرة . ففي هذه الدراسة سنحاول عرض دراسة تحليلية لسياسة الرومان الادارية في رومنة بلاد نوميديا في افريقيا وبين فرنسا الاستعمارية ومحاولاتها في فرنسة الجزائر وأهم أوجه التشابه بين السياستين الرومانية والفرنسية في الجزائر القديمة والمعاصرة من حيث التقسيم الإداري .

الكلمات المفتاحية : التنظيم ؛ الاداري ؛ الجزائر؛ رومنة؛ فرنسة

The abstract

France sought its expansionist approach in Algeria to search for a modus operandi in order to impose its hegemony. For this reason, the administrative division of Algeria as a colony was one of its priorities to consolidate its effective control of the region to dismantle it and to facilitate any attempt to secede from France. The colonial authorities resorted to the imposition of the military regime to eliminate all the Algerian resistance to remember, and then the rest of the quiet areas of civil rule from 1871 after the pulse of the Algerian situation towards France and to control it was the administrative system is the actual means for the region to witness a system of municipalities divided by French priorities, a research that guarantees the privileges of the French and the settlers and the neglect of the indigenous people of the original country of Algeria, and in the observation and study of history, we return to a similar existence between the administrative systems of Romanian politics and the same region, Romana imposed the region's administrative policy on settlement expansion after encouraging settlement movements for immigration. In this study we will attempt to present an analytical study of the Roman administrative policy in Rome, the country of Numidia in Africa, between colonial France and its attempts in France, and the similarities between the Roman and French policies in ancient and contemporary Algeria in terms of administrative division

Key words : Organization; administrative; Algeria ; Romena ;Noumedia

مقدّمة:

شهدت الساحة العالمية ظهور الحركات الاستعمارية التي كانت ناتجا طبيعيا لحركة الكشوفات الجغرافية وكذلك الثورة الصناعية التي ضربت أقطار العالم ككل ،فكان بذلك

قيام امبراطوريات ببعدها التاريخي والديني والتي من بينها الإمبراطورية الرومانية التي عرفت حدودا مترامية الأطراف مستهدفة كافة خريطة العالم بغية تثبيت وجودها واستيطان حدود العالم ،وكذلك حققت فكرة القومية وظهور الحركات الاستقلالية بعدا تضارب مع وجود كيان الامبراطوريات ومنا هنا يخلق لدينا الفضول في كيفية تضارب هاتين القوتين اللتان تشابهتا في الأهداف التوسعية البحتية واختلفتا من حيث الكيان وأسبقية القوة والوجود ،فاكتسح الرومان نوميديا الافريقية ليجعل من احتلالها بناء مستوطنة اللاتينية و تجسيد معالم اللاتينية بها وخلق مستوطنة تحمل راية روما بسياسة ادارية محكمة ،وكذلك في فترات احتلال فرنسا للجزائر والتي اعتمدت النطاق العسكري لتفرض سياسة شبيهة بأسلافهم الرومان في المنطقة وبتخطيط إداري فرنسي استيطاني . منا هنا يمكن طرح التساؤل التالي :

كيف كان غزو الرومان لنوميديا ،وكيف استمت سياسته الادارية فيها ؟ و مالفرق

بين السياستين الاداريتين الرومانية والفرنسية ؟وهل مثل التقسيم الاداري الفرنسي في الجزائر الامتداد التاريخي للتقسيم الروماني ؟

أولا : التنظيم الاداري النوميدي :

1- نظام الادارة و جيش الاحتلال:

يجمع المؤرخين القدماء من المحدثين على أن نوميديا كانت تمر على تكتلات قبلية قبل ظهورها في شكل مملكة أشهرها قبائل الماسيل[1] و الماسيسيل المتوضعة في الغرب الجزائري الحالي أما قبائل الماسيل فكانت مضاربها تشمل الشرق الجزائري و شمال تونس في وبعض أراضي الدولة القرطاجية ولم تكن لتلك الفرق حدود معلومة في ما بينها بل كانت تتراوح بين مد وجزر .[2] حيث كان استيلاء الرومان على الجزائر(نوميديا) بعد واقعة طوس 46 ق م و امتدت حدودها من شرقي نوميديا و أطلق عليها اسم افريقيا

الجديدة أو نوميديا الحديثة ومنحت نوميديا الوسطى قرطاج و المدن التابعة لها عليها كمستعمرة لستيوس ولعل الرومان أرادوا أن يجعلوا الحكم السياسي فيها ، ففي نوميديا الوسطى وهذا ليسهل إضافتها إلى مستعمراتهم وإدارتها ثم أصبحت من بعد ذلك المملكة البربرية ولاية رومانية ومن المؤرخين من يعبر عنها بالدولة ومنهم من يعبر عنها بالجمهورية أما نوميديا الغربية قسم بقيادة أرابيون البطل البربري والظاهر أن روما أضافتها إلى مستعمراتها بعد قتله. أما موريتانيا الشرقية فقد بقيت تحت إمرة بوكوس الثالث المتوفي سنة 33 ق .م وبعد وفاته ألحقها الرومان بمستعمراتهم وجعل تحت نفوذ أكتافيوس مباشرة [3] . كما تشير بعض الدلائل التاريخية التي أوردها المؤرخون إلى أن جايا كان أول ملك لنوميديا الشرقية ، كما يشير بعض المؤرخين و المحدثين على راسهم ستيفان غزال وكاميرون إلى أن الفرضية مفادها أنهم أقدم الملوك الذين عرفتهم نوميديا الشرقية وهذا لما كانت في شكلها القبلي ويعود ذلك الى حوالي نهاية القرن الرابع قبل الميلاد عندما توفرت له الشروط الملائمة للتكوين أولاد انتقلت بعد ذلك إلى سيرته وهناك ظهرت في شكلها الملكي الذي عرفت به منذ القرن 3.ق.م .[4]

2- النظام الروماني الإداري بالجزائر :

تذكر الكتابات التاريخية أن الإدارة الرومانية لم تكن متحدة في جميع المستعمرات ولا في أقسام إفريقيا نفسه، وذلك الاختلاف ظاهر فقد كانت المدن تنقسم إلى قسمين مدن تحت السلطة الفعلية للرومان على ثلاث درجات مدن رومانية هذه معتبرة وطن روماني، أهلها يتمتعون بكامل الحقوق الرومانية منتخبون و معفون من الضرائب و مدن بلدية هذه لها كل الحقوق الرومانية ما عدا الانتخابات .وأيضا مدن لها حرية لتجارة والتملك وليس لها حق الانتخاب و الإعفاء من الضرائب والثانية كانت على ثلاثة أقسام أيضا مدن تعتبر حليفة للرومان ومدن حرة ومدن المعفاة من الخراج أين كان نظام البلديات ،وأكثر اتساعا بلدية هيبون وهي بونة كانت تمثل غرب المدينة 30 ميلا وشرقا 50 ميلا وكالة للإمبراطور ورجال من أعيان الشيوخ أملاك واسعة مستقلا عن تراب البلديات.

يقوم بحفظ الأملاك وكلاء والوكيل على أرضه هو الحاكم على من بها من جهة والقائم بحفظ الأمن فيها ،[5] وبذلك استمرت حركة التوسع الاستيطاني الروماني في نوميديا بدأت حركه التواصل عام 46 ق.م وذلك إلى إقامة إمارة المرتزقة تابعين من أجل انشاء مستوطنات في المنطقة. لكي يحافظ الرومان على وحدة إمبراطوريتهم بعد عملية السيطرة قسم المغرب القديم إلى ولايات سيناتورية تابعة لمجلس الشيوخ وولايات أخرى تابعة للإمبراطور نفسه على رأس كل واحدة منها حاكما يمارس مهام سياسية وعسكرية وتشمل هذه الولايات 4 مقاطعات مختلفة بثلاث أنظمة حكم أما عن الولايات فهي ولاية قرطاج ولاية نوميديا وهما ولايتان سيناتورية [6]. إن الدولة الرومانية لم تكن من اهتماماتها احتلال افريقيا قبل قيصر أغسطس[7] رغم ذلك فان جمعا من الرومان والايطاليين قد تواجهوا إلى الاستقرار بها يبدأ بالقاف تلك الجلسة بين أن حركة الاستعمار قد بعث بعد الحرب الإفريقية[8] لتسيطر على افريقيا السياسة الجديدة تم تطبيقها هناك بعد أن ظفر بزاماريجيا عاصمة الملك يوبا الأول التي أغلقت أبوابها في وجه الملك هو أعلى نقطة علي المنتصر في حرب افريقيا بعد أن فرغ من عقوباته التي فرضها على أعدائه ، قررت مملكة نوميديا الشرقية إلى الأملاك الرومانية ومنحها تجاهله في وصف إفريقيا و سرد الأحداث التي جرت بها فولاية افريقيا الجديدة التي عين لها قيصر البرونز البروقنصلية كايوس كريسبوس سالوستيوس لحكمها ، زلات محتفظة بنفس حدودها الشرقية مع إفريقيا القديمة أو الولاية الإفريقية سابقا .[9] وهي تلك الحدود المعلمة بالخندق الملكي المسمى خارجيا وفيما عدا بعض المستعمرات التي الحقها قيصر و سبقت لقب افريقيا الجديدة وأطلق اسم افريقيا القديم ولايمكن تجاهله في الأوساط الشعبية وحتى مواجهه روما لم يستطيع الإشارة إليها إلى إفريقيا القديمة على حدود تلك الحدود الشرقية الخط الفاصل بين الافريقيتين يبدأ من مصادر نهر الاسكا في الشمال بالقرب من طبرقه إلى مدخل السير الصغير خليج قابس قرب مدينه صناعيه أما من الناحية الغربية في الحد الفاصل بين افريقيا الجديدة المنطقة الممنوحة لسيتيوس يبدأ شمالا

في مكان يوجد بين غرب هيبون و شرق روسيكادا ويمر وجنوبا بمدينة كلاما قالمة ولا نعرف تحديدا نهايات جنوبا كون تلك المناطق كانت آلاف القبائل الرحل تغير مكان إقامتها[10] حيث قرر قيصر إنهاء مملكة نوميديا إلا أن تجربة يوغرطة[11] ويوبا[12]، قد أوضحت أن مملكة نوميديا قوية ومستقلة عن الشؤون الرومانية وهذا مثل خطر بالنسبة لروما و هنا تم إنشاء افريقيا الجديدة خلافا لما سميت افريقيا القديمة حيث كان أول حاكم في نوميديا القديمة.[13]

حيث بدأت حركةُ التوسع الاستيطاني سنة (46ق.م) ، وذلك بإقامة إمارةَ الممرتزقة التابعين لسيتيوسSITTIUS من خلال إنشاء عدة مستوطنات زراعية نموذجية في المنطقة التي استقروا بها مكونين ما يعرف بالاتحاد السيرتي Cirtienne Confederation ، وفي صيف عام 46 ق.م ظهرت الولاية الرومانية الثانية، والتي سوف تعرف باسم أفريقيا الجديدة Nouva Africa، وكان ذلك بعد انتصار يوليوس قيصر Cesar Jeles على أعدائه البومبي يوبا الأول لتنطلق بعد ذلك حملة احتلال استيطاني أخذ يمتد نحو موريطانيا مما يعني أن هذه الأراضي الواقعة خارج روما تعد أرضا للأعداء المهزومين ولذلك بدأت تظهر الإقطاعيات الزراعية الهامة لحماية ظهرت الولاية الرومانية القديمة المسماة بأفريكا فيتيس Vetus Africa ، وذلك على طول السواحل وابتداء من أمساجا الوادي الكبيرAmpcaga إلى كارتيناي.[14]

3- نظام الإدارة الروماني في نوميديا :

سعى الاحتلال الروماني في نوميديا إلى خلق لمسة لاتينية رومانية في بلاد المغرب القديم رغم وجود آثار الحضارة البربرية القديمة .[15] لكي يحافظ الرومان على وحدة امبراطوريتهم بعد عملية السيطرة قسموا المغرب القديم إلى ولايات سيناتورية تابعة لمجلس الشيوخ، وولايات أخرى تابعة للإمبراطور نفسه، ويعين على رأس كل واحدة منها حاكما يمارس مهام سياسية وعسكرية . وتشمل هذه الولايات أربع مقاطعات مختلفة، وبثلاث أنظمة حكم طبق، فالولايات هي ولاية قرطاج وولاية نوميديا وهما ولايتان

سيناتورية، وولاية موريطانيا القيصرية وولاية موريطانيا الطنجية وهما ولايتان إمبراطورية. أما أنظمة الحكم المطبق فهي الحكومة البروقنصلية ، وتشمل قرطاج وحكومة البروبريطور نوميديا أحيانا، ويقيم حاكم المقاطعة بجمع السلطة الإدارية والمدنية والعسكرية بيده، ويتخذ من عاصمة المقاطعة مقرا له. . ولم تحدث تغيرات هامة في نظام المقاطعات في المنطقة إلا بعد سنة 297م حيث قام الإمبراطور "دقلديانوس (Dioclitien) بإجراء تغيرات على نظام الحكومة في نوميديا وموريطانيا القيصرية، وذلك بأن أوجد أربعة أقسام إدارية وهي: نوميديا السيرتية وقاعدها مدينة سيرتا (Cirta) ونوميديا العسكرية وقاعدها لمبيزي (تازولت) (Lambese)، وموريطانيا السطيفية وقاعدها "ستيفيس" (سطيف الحالية)
(Sitifis).[16]

4- سياسة الرومنة في نوميديا :

أجمع المؤرخون على أن الاحتلال الروماني لبلاد المغرب تميز منذ البداية بالتدرج والاداة الرومانية أجهزتها في المنطقة في إدارة في إطار تحويل الانظمة الإدارية المغربية إلى أنظمة رومانية خالصة و الواضح أن السياسة الرومانية الادارية تميزت في بداياتها بالمرونة وهي ضرورة تتطلبها تطورات السياسية والادارية والعسكرية في كل مناطق الامبراطورية واقتصادها ضرورة تحقيق أهداف روما في بلاد المغرب وهي الأهداف التي تتمحور حول تكييف الجهود لتثبيت السيطرة الرومانية و تهيئة نفسية مغربية لتقبله الحضارة الرومانية في مختلف مظاهر قبول السكان في سياسه الرومنة ويرى عدد من المؤرخين أن أبرز وجوه المرور الرومانية في هذا الميدان تكمن فيما يلي تتمثل في عدم جعل مدينة مغربية

خاضع للرومان تتمركز فيها السلطة الادارية لكل المنطقة المغربية تحت سلطة مسؤول روماني سياسة التقسيم المناطق الخاضعة الى وحدات إدارية ولايات لكل منها سلطة مستقبلية وربطها الادارة المركزية مباشرة المناطق المدنية و المناطق العسكرية وأظهر أن هذه

السياسة الادارية المدنية والعسكرية تعود إلى القيصر حيث ظهرت في عهد الإمبراطورية بجلاء عند إعلانه عن إنشاء الولايات الافريقية الجديدة في افريقيا[17] ، وبعد القضاء على الثورة أرابيان الوطنية و بذلك انتقلت حدود روما الى ما وراء نوميديا غربا و بالتالي في تقسيم الاداري قيصري الأصل والهدف المدني منه تنظيم أساليب اكثر في النتائج التي حققها الرومان في المرحلة الأولى يمكن مقارنتها بما حدث في كل من نوميديا . [18]

ثانيا – خلفيات الهيكلة الادارية الاستعمارية في الجزائر :

بعد أيام من سقوط العاصمة على يد قوات الاحتلال الفرنسي، بدأت الادارة الاستعمارية في التخطيط الجديد لتقضي على الشخصية الجزائرية [19]، حيث أنشأ المارشال دي بورمون لجنة تتكون من جزائريين وموريسكيين ويهود تحت اسم المجلس البلدي أسندت لهذه اللجنة مهمة جمع الضرائب والاحتكار وتقييم النفقات التي تحتاجها المدينة وفي 9 جانفي 1830صدر قرا ر ينص على تشكيل المجلس البلدي يتشكل من سبعة أعضاء إلا أن هذا المجلس أنشئ في ظروف خاصة من الفوضى والاضطرابات ولم يكن سوى مؤقتا ، أنهى مهامه بعد أن عين ملك فرنسا لجنة تتولى وظيفة ضابط الحالة المدنية تعويضا للمجلس البلدي الأعلى قام باقتطاع أرصدة مالية من ميزانية الدولة تخصص تسيير شؤون المدينة ، وفي سنة1834 قامت فرنسا بأول محاولة لها لإرساء قواعد إدارة بلدية في الجزائر حيث تم انشاء مجالس بلدية في كل من الجزائر العاصمة عنابة ووهران ضبعت مداخيلها ونفقاتها إلا أن السلطة الفعلية للبلدية أسندت بالكامل لمراقب مالي، و في 2 أوت 1816 صدر قرار ينص على إدراج مداخيل بلديات الجزائر و نفقاتها ضمن الميزانية الاستعمارية مدة11 سنة من دون أن يترك أي تغيير على التنظيم الإداري للبلديات . [20]

وفي عام 1848 بدأ نظام البلدية يشهد تطورا حيث نشأت في 31 جانفي 1848 ست بلديات كاملة الصلاحيات وفي16 أوت1848 أصدر الجنرال كافينياك رئيس السلطة التنفيذية قرارا على انشاء بلديات كاملة الصلاحيات في الأقاليم الجزائرية

وتطبيق القانون الفرنسي الصادر في 7 ابريل 1848 تحصلت بلديات كاملة الصلاحيات في الجزائر على الاستقلال الذاتي في إدارة الشؤون المالية شأنها شأن البلديات في الوطن الأم فرنسا نظرا لقلة مداخليها توسعه هذه البلديات على حساب أراضي الفلاحين الجزائريين المجاورة لها[21] أما بالنسبة للجزائريين رغم ما يعانون من فقر وبؤس قامت الادارة الفرنسية بوضع إصلاحات في الادارة الفرنسية على تسمية القوانين التي تسري على الجزائريين code de l'indiginat وهي عبارة عن قوانين استثنائية تتحول بمقتضاها اختصاصات السلطة القضائية إلى السلطة المدنية وتسقط الضمانات المعلومات المألوف حرية الأفراد من أمثلة هذه الاجراءات سلطة الحاكم العام في توقيع العقوبات دون محاكمة من أجل المحافظة على الأمن العام. إن في الجزائر مجالس من المفروض أن الأهالي ممثلون فيها وهكذا فان القانون يسمح لهم بالحصول على ربع المقاعد في المجالس بلدية الصلاحيات الكاملة.[22]

1-الهيكلة الادارية في الجزائر المستعمرة :

ففي الأيام الأخيرة من حكم نابليون كان الأوروبيون يقدمون أنفسهم على الساحة الجزائرية وأثرها على مجرى الأمور وخاصة أن سياسة نابليون[23] الداخلية كانت قد اهتزت أمام الفريسيون الذين يعارضون بشدة مشاريعها فأقدمت الإمبراطورية أمام المستوطنين الأوروبيين في الجزائر في محاولة لإرضائهم عن طريق إصدار مرسوم يوم 31 ماي 1870 حتى لا تتحرر العملات الثلاثة في الجزائر من القيود المفروضة عليهم من طرف السلطات العسكرية . فحسب هذا المرسوم فإن رؤساء العملات صاروا يتمتعون بالاستقلال التام في العمل والعسكريون لا يصلون على المناطق المدنية غير المفروضة في المناطق العسكرية ،وفي يوم 11 جوان 1870 أصدر الامبراطور مرسوما آخر يسمح للمستوطنين الفرنسيين بإجراء الانتخابات في المناطق المدنية و اختيار الأعضاء الذين يمثلون في المجالس العامة وقد أثارت هذه التنازلات للمعمرين غضب الجيش و الحاكم العام ماكماهون[24] الذي استقال من منصبه احتجاجا على سياسة الخضوع للضغوطات

المتوالية على الإمبراطور لنقل السلطة في الجزائر إلى يد المستوطنين الأوروبيين ، لكن انهيار الإمبراطورية ووقوع الامبراطور نفسه أسيرا في يد الألمان كان بمثابة النهاية للصراع بين المعمرين والحكومة الفرنسية حول تسيير الجزائر تحت الحكم العسكري وهذا بعد هزيمته في معركة سيدان[25] الذي فقد مصداقيته الاجتماعية في الجزائر وفي فرنسا وإدارتها المجموعة العسكرية المتواجدة بالجزائر لم تعد تلك التي تتلقى التعليمات من القيادة المركزية وبذلك ترك المبادرة للمدنيين لكي يفعل ما يشاؤوا بالجزائر.[26]

وبمجرد تعيين أدولف كريمو كمسؤول عن الشؤون الداخلية في حكومة الدفاع الوطني قام هذا الأخير بإصدار جملة من القرارات في شكل مراسيم لإنهاء الحكم العسكري في الجزائر وبناء على هذه المراسيم الصادرة بتاريخ 24 أكتوبر 1870 تقرر أن يتم إلغاء منصب الحاكم العام في الجزائر التابع لوزارة الحرب ويعوض بحاكم عام ماذا يوضع تحت تصرف فيه ثلاثة رؤساء عملات أو رؤساء مقاطعات ادارية و ان تنحصر سلطات القائد العسكري في المناطق التي تخضع للجيش فقط ولا يحق له أن يتدخل في الشؤون المدنية، و أن يقوم الحاكم العام الذي يتم تعيينه من طرف مجلس الوزراء وليس وزاره الحرب بتطبيق سياسة الحكومة في الجزائر وعلى أن يقوم رؤساء العملات بإنشاء مجالس عامة منتخبة من طرف الفرنسيين فقط وفي كل مجلس يخضع لوزارة الداخلية .[27] فقد تميزت الفترة التي أعقبت فشل الانتفاضة الشعبية الكبرى في عام 1871 حتى سنة 1919 بسعي سلطات الاحتلال لاستكمال عملية الهدم لجميع مقومات مجتمعنا التي شارك فيها أشواطا بعيدة خلال الفترة السابقة لقد تركزت جهودها على الخصوص في السعي إلى سلب ما تبقى من الأراضي بين السكان و تحت مبررات مختلفة. كان لتغيير النظام السياسي في فرنسا تأثيره المباشر على السياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر يسمى بالنظام المدني كانت تجسيدا لرغبه عميقه . طالب بها أولئك المهاجرون من الأوروبيين الذين كان معظمهم من الافريقيين المغامرين والذين اتخذوا من الجزائر وطننا ويريدون استئصال أصالة السكان الأصليين و محو أي أثر لهم في البلاد انما لا نعتقد وجود فروق

جوهرية في سياسة الاحتلال التي اتبعها عام 1870 و التي سلكها بعد هذه السنة الجزائريين و على العكس أن هناك استمرارية متابعه لسياسة واحدة معاقل مثل هذه مع الظروف والمعطيات القائمة في كل فترة[28]

2-تطور التنظيم الاداري الاستعماري في الجزائر:

لقد احتفظت الإدارة الاستعمارية بالتقسيم الإداري الذي كان سائدا أثناء الحكم الروماني ثم العثماني وهي الجزائر قسنطينة ، وهران ، وهذه الأقاليم الثلاث هي أقسام يسكن فيها عدد كبير من الأوروبيين ، والثاني يسكن فيها أوروبيون وعرب ، ويسمى الإقليم المختلط[29].إن أهم ما ميز سياسة الحكم العسكري في الجزائر تلك اللجنة الإفريقية[30]،حيث بادرت هذه الأخيرة بإصدار قرار في 22جويلية 1834: نص على إلحاق الجزائر بفرنسا، وقام بتقسيمها إلى ثلاث عمالات هي: الجزائر، قسنطينة، وهران[31]

ففرنسا باحتلالها للجزائر عملت على الاحتفاظ بها تحت الحكم العسكري المباشر إلى أن يتم إخضاع كل الإقليم ، و يقضي على حركة المقاومة الوطنية.[32] كما اعتمدت السلطات الفرنسية في الادارة المحلية للجزائر، سياسات متعددة، وكانت تلجئ إلى الاستعانة لشخصيات ذات النفوذ من المواطنين، وأحيانا تلجأ إلى الاستفادة من

النظم التي كانت سائدة. ففي المرحلة الأولى 1830 . 1887 قسمت الجزائر إلى ثلاثة أقاليم:

-أقاليم مدنية يقيم فيها الأوروبيون وتخضع لنفس النظام المعمول به في فرنسا.

-مناطق عسكرية يسكنها الجزائريين وتخضع للإدارة العسكرية.

-مناطق مختلطة وتحتوي على العنصر الأوروبي وعدد قليل من السكان الجزائريين ،يخضع الأوروبي للإدارة المدنية، والجزائري للإدارة العسكرية.[33]

ففي هذه المرحلة ومن أجل حكم الأهالي الجزائريين إداريا ذكر من بينها قرار الصادر في أول فيفري 1834 يقضي بإنشاء ا لمكاتب العربية ثم قرار 8 سبتمبر 1854 يخول المكاتب العربية في المقاطعات الادارية المدنية الاشراف و اداره المساحات غير الملحقة

بالبلديات سوما في 1 جانفي 1871 الذي يقضي بإنشاء مكتب الشؤون الأهلية للإشارة ان قائد أكان الجيش ونفسه مساعد حكم المقاطعة التي تخضع للحكم العسكري ونظيره لوزير الشؤون الأهلية المدنية 1860 اعتبارا من شهر جويلية 1834 الفيالق بمقتضى مرسوم 7 جويلية أصبحت الإدارة تخضع السلطة العسكرية كذلك إلى غاية صدور مرسوم 24 اكتوبر 1870[34]، الذي خول جميع مصالح وأجهزة الحكومة العامة للإدارة المدنية حيث كانت مهمه الضابط الأول في المكتب العربي يا قاضي تحقيق في كل المسائل المدنية يراقب قبله المسلمين وزعماء الدين و قاده العسكر من مهامه اخبار المدارس القرآنية للتفتيش و يقوم بتحرير عقد الملكية و غير ذلك ورقيه المكاتب العربية المدنية في سبتمبر 1836 المكاتب العربية العسكرية في ديسمبر1870 إلى مطلع المتصرفون الاداريون بشؤون مكاتب المختلطة وفق للسلطات العسكرية اعتبارا من 1881 . [35] أما المرحلة الثانية، فقد اعتبرت الجزائر ملحقة بفرنسا، حيث قسمت البلاد إلى ثلاثة ولات وهي الجزائر، وهران، قسنطينة وعلى رأس كل ولاية والي يساعده مجلس ولاية، ثم قسمت الولايات إلى بلديات حسب تواجد العنصر الأوربي، القسم الأوروبي في الشمال، وأقيمت مجالس بلدية ذات صلاحيات كاملة كما هو في فرنسا لمدن الكبرى والمناطق الساحلية[36]. وكذلك تم ضم البلديات الأهلية، ولقد تواجدت في مناطق الجنوب (الصحراء) وبعض الأماكن الصعبة النائية في الشمال، وتميزت إدارة هذه البلديات بطابع عسكري. يلاحظ أن نشوء وتطور الإدارة المحلية والمؤسسات البلدية للجزائر تتحكم فيها عدة عوامل منها التغيرات التي حدثت في النظام الفرنسي[37] و

تطور حركة الاستيطان والضغوط الممارسة من طرف المعمرين ورد فعل المقاومة الجزائرية. أما من حيث دور البلديات، فإنها لم تقم بأي دور لخدمة مصالح الشعب الجزائري،[38] بل كانت أداة إدارية فقط، تسعى لتلبية مصالح الأقلية الأوروبية أداع النائب آلفرد مارتينو(Alfred MARTINEAU) من جهته، اقتراح قانون في21 جويليا 1890 أمام غرفة النواب يقضي بـ منح الجنسية الفرنسية تدريجيا لجميع الأهالي

المسلمين الجزائريين [39] . فالجانب البارز في هذا التغيير بالنسبة للوضع في الجزائر هو انتقال السلطة من بين أيدي العسكريين لتصبح بين أيدي المدنيين من الصلاحيات القهرية والطغيان التي كانت للأوائل كما اصبح للقولون دورا بارزا في تحليل السياسة التي ستتبعها سكان البلاد في جميع الميادين والتي كانت تحبه دائما دون موافقه باريس واقرارها لها مركز السلطة والقرار كان دائما واحده هو الحكومة الفرنسية.[40] الفترة بين التغيير الهام والذي حصل

بسبب التحول إلى النظام المدني كان لصالح الكولون الذين اكتشفوا حقيقة المواطنة الفرنسية كاملة ولم يعد مواطن من الدرجة الثانية كما كان عليهم وضعهم قبل ذلك فهذا التغيير لم يعد الجزائريين من مجموعه بأي حال من الأحوال ولطائفة من الجزائريين المتعاونين مع قوات الاحتلال وضرب مركزها ومصالحها عندما يستغني النظام المدني عن خدماتها خاصة في المناطق الشمالية من البلاد خلال العشرية الأولى[41] من هذا النظام تبلورت سياسته الجزائريين حول مسالتين رئيسيتين الاولى وتتمثل في متابعه قمع الانتفاضة الشعبية الكبرى التي عبرت ثلث سكان الجزائر و المسألة الثانية تتعلق بتعميم عمليه التشخيص الملكية التي ابتدأت منذ عام 1863 بإصدار قانون جديد حول هذه المسألة المشهور باسم قانون فارني 1873 .[42]

3- الهيكلة الادارية المدنية الفرنسية في الجزائر :

يذكر الدكتور يحي بوعزيز : السياسة الفرنسية بالجزائر في فترة 1870 إلى 1930 من عهد الجمهورية الثالثة رحب المستوطنون الأوروبيون كثيرا بسقوط نابليون الثالث و الإمبراطورية الثانية ونظامها في صيف1870، لأن ذلك أدى الى تخلصهم من السلطة العسكرية و نفوذ العسكريين الذين كانوا أكبر عقبة أمام أهدافهم وطموحاتهم. بلغت في فرحة المستوطنين لدرجة أنهم فكروا حتى في الانفصال عن فرنسا و الاستقلال بالجزائر ولو مساعده أمريكا أو بريطانيا في صورة ما إذا عجزت فرنسا ضد الغزو الروسي الألماني المتوقع وقاموا فعلا بحركة تمرد في الجزائر وهران و قسنطينة و لكنهم فشلوا في النهاية

خاصة بعد أن داهمتهم ثورات الأهالي في مطلع 1871 وكان إعلان جمهورية الرابعة انتصارا لهم لأنها خلاص من مشروع المملكة العربية .[43] وعكفت على تطبيق الأمر اليوم الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي يوم 9 مارس 1870 و شرعت في تطبيق محتوى المشروع الذي أعد وفق هذا الأمر اليومي من طرف لجنة التحقيق راندون و الذي صدر في شكل مرسوم يوم 29 مارس 1871 من أهم ما جاء فيه: تقسيم الجزائر إلى إقليمين الشمالي والجنوبي عسكري يحكموا سلطات خضراء راس وزير الداخلية يتم انشاء مجالس بلديه وعماليه وفق ما يجري في فرنسا والمستوطنين الاوروبيين انتخاب تسعه نواب في البرلمان و ثلاثة في مجلس الشيوخ يتم انشاء مجال الاستشارية للنظر في شؤونهم الخاصة. وبهذه لكيفية حقق المستوطنون أهدافه السياسية وإحكام السيطرة الكاملة على البلاد والاهلي وحاول الجزائر إلى جمهورية فرنسية صغيره لهم وحدته موقف الاجانب نائب الأميرال الكونت دوقيدون1871- 1873 طبقت سياسة الأسر والزعامات الأهلية الباقية واسع المنطقة المدنية وفعل مثله الجنرال شانزي الذي وسع المنطقة حتى وصلت إلى 48650 هكتار وبنى 1236 قرية استيطانية جديدة وزاد عدد البلديات إلى 179 بلدية عام 1879 .[44]

يعتقد رايموند توماسي (Thomassy Raymond) أيضا أنّه؛ لكي يتم نجاح الاستعمار العسكري، ويكون لفرنسا مستعمراتنا العسكرية؛ عليها أن تختار الرجال القادرين على هذه المهمة من المستوطنين، والذين سيكونون مستوطنين نموذجيين، سيتم استخدامهم لاحقا لتكوين مستوطنين آخرين . يجب تعليمهم التأقلم مع ظروف العيش في إفريقيا، وكيفية التعامل مع المناخ وطبيعة الحياة هنا، والعناية بالفلاحة، وكذا العلاقات التجارية والمبادلات التي يمكن إنشاءها مع العرب، وعليهم أيضا تعلّم فن الدفاع عن ملكيتهم الصغيرة، التي تتأسس لاحقا من طرف مجموعات في المراكز الأكثر أهمية والأكثر ضعفا في الداخل.[45]

وباعتراف جول فيري الذي قال: أن البلديات استغلال مكشوف لابن البلد الأصلي، أما البلديات المختلطة فقد وصل عددها 1873 بلدية في المنطقة المدنية و السلطة في المنطقة العسكرية ضباط عسكريين في المنطقة المدنية بالبلدية ضباط الشؤون الأهلية في المناطق العسكرية . وتحول الكثير منها إلى بلديات مختلطة بعد استقرار بعض العناصر الأوروبية فيها. وفي إطار سياسة الادماج هذه الطبقة الادارة الاستعمارية في الجزائر جميع القوانين والتشريعات الفرنسية السياسية و الادارية[46] و القضائية و فرضت على الأهالي ان يدفع الضريبة العربية إلى المجالس العامة. ، وسار على منوال ألبير قريفي 1879-1881 Albert Grevy هو حاكم ماذا يصرف عاملا على إلغاء القسم الأكبر من الادارة العسكرية بمنطقة التل فلم يبقى تحت سلطة العسكريين إلى حوالي نصف مليون نسمة وفي عام 1881 وصل عدد البلديات كاملة الصلاحيات إلى 196 بلدية و 209 إلى عام 1884 .[47]

يرى ألفريد ليقوي (Legoyt Alfred) في كتابه من الاستعمار المدني والعسكري في الجزائر بأن الاستعمار وحده وليس الجيش الذي بإمكانه ضمان احتفاظ فرنسا بالجزائر. كما يعلق أيضا بقوله : "إن الإخضاع التام للعرب لا يمكن أن يكون إلا من خلال الاستعمار . فحتّى جيش من 000 100 رجل ينشر على منطقة واسعة جدا لكي يتمكّن من منع كلّ الاعتداءات؛ بالكاد بإمكانه قمعها . فخبرة الستة عشرة سنة من الاحتلال أوضحت: بأن دور الجيش، حتّى كأداة غزو وتهدئة، غير كاف، كما يشير أوليفي لوكور، إلى مسألة مفادها: أن الفرنسيين عندما قدموا إلى الجزائر جمعتهم الإدارة في قرى محصنة ومزودة بوسائل دفاعية، ونضمتهم في شكل مليشيات مهمتها إبعاد القبائل التي خضعت دون أن يؤتمن شرها، و التي يجب إحكام الرقابة والتهديد المستمر عليها وإلا ثارت من جديد وكلّها إجراءات تدل على عسكرة هامة للمجتمع الاستعماري، التي تضمحلّ فيها الحدود بين ما هو عسكري ومدني.[48] لقد كان الجنرال كلوزيل[49] من أكبر مشجعي الاستعمار في الجزائر وله آراء في ذلك نشرها حينما عين

قائدا لجيش الحمل في سبتمبر 1830 ونشر بقيتها بعد ذلك وفيها قال انه اقتنع أن إقليم مدينة الجزائر الذي سار بين ايدينا ومستعمراتها ما تعودنا عن خسارته في سان دومينيك أو ربما كذلك التكاليف الكبيرة التي تكلفنا اياها للاستيلاء على مستعمرات أخرى منعطفا حاسما في تاريخ فرنسا الاستعمارية في تاريخ الجزائر المستعمرة.[50]

قام الجنرال بيجو بدراسة نظام للقضاء على مقومات الشعب الجزائري و الاستيلاء على البلاد، ولتعين السلطات قامت الادارة الفرنسية بتجزئة المناطق الخاضعة لها ووضعتها تحت تصرف الخليفة، كما تم تعيين ضابط فرنسي على جميع الأقاليم مكلف بتسيير الشؤون الجزائرية يمثل لقايد آغا، مهمته الاطلاع على كافة الأحداث ودراسة الأفكار و المراسلات وكان فريق منهم يستخدمون كعمال الترجمة لفهم أفكار الشعب الجزائري وجباءة الضرائب ، و منهم للبحث عن أملاك الباي ، وتتبع القادة الجزائريين للاستعلام عن العائلات الجزائرية لخدمة المصالح الفرنسية استفادت السلطات الفرنسية من دراسة وضعية المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني [51]، حيث استعمل الحكام العثمانيون مع خلق لتفرقة بين القبائل الجزائرية، وبعد اطلاع السلطات الفرنسية على الوضعية عملت إلى إخضاع السكان بجمع الطرق و الوسائل للقضاء إلى المقاومة الجزائرية، بعدما تفطنت لخدمات فرسان قبائل المخزن و إسهاماتها في الإبقاء على النفوذ العثماني في الجزائر، اعتمدت على هذه القوات في تثبيت نفوذها، نظرا لمعرفتهم لبلاد وامتيازاتهم التي كانوا يحظون بها خلال العهد العثماني، أرادت استخدامهم واعتمدت في ادارتها للشعب الجزائري نفس النظام الذي عمل به الأمير عبد القادر في تسيير الشؤون الجزائرية، بتعين الخلفاء و الباشوات و القياد والشيوخ، حيث كانت تسير كل مقاطعة من قبل مقدم فرسي، وكل مقاطعة مقسمة لقسمات ،حيث كانت تلك القيادات عمل بتنسيق مع المكاتب العربية، كان لكل مكتب عربي مركز اداري فرنسي به ضباط معينون على تسيير المكاتب العربية يتحدثون اللغة العربية يعرفون عادات وتقاليد الشعب اعتمدت السياسة الفرنسية لعملية التوسع وفرض سيطرتهم، إلى جباية الضرائب لتفقير الشعب حتى لا يقوم

بالمقاومة الشعبية ، وتم إشادة مراكز عسكرية في كل من تلمسان، معسكر، المدية، مليانة، سطيف، قسنطينة و قالمة و سعيدة، تيارت، وقد استفادت أقاليم الجزار الثلاثة من هيئة القضاء والمكاتب العربية تابعة لإقليم قسنطينة كل من القالة ، عنابة، قالمة، سكيكدة، سطيف، ياتنة، أما اقليم الجزائر: دلس، سور الغزلان، البليدة ، المدية . مليانة ، شرشال، تنس، الشلف، وهران، مستغانم، معسكر، تيارت، سعيدة ،سيدي بلعباس، تلمسان ، مغنية.[52]

خاتمة :

-بذلت الامبراطورية الرومانية كافة جهودها من أجل مد نفوذها وتغلغلها في الأقاليم المحيطة بها في عالم ما بين البحار وفرضت أساليبها التوسعية على المناطق التي استحوذت عليتكن من إضفاء الصبغة اللاتينية على مستعمراتها وتحويلها تدريجيا إلى مستوطنات ذات طابع روماني لاتيني كلاسيكي يجمع كل ميزاتها.

- فهنا ومن أجل تكريس وجودها اللاتيني اعتمدت تنظيما إداريا يكون إسقاطا لمدينة روما العريقة وتطبق فيه كافة قواعدها كل حسب قاطنيها وتصنيف شعوبها فيما يخدم الامبراطورية العريقة .

-وكشبيهة لسياسة روما نجد فرنسا التي تمكنت في عهد من العهود من القضاء على سيطرة الكنيسة والخروج إلى عالم النور بفعل ثورتها الاستقلالية التي حققت وحدتها القومية ونادت بشعار الحركة التوسعية في عالم ما وراء البحار وفي حوض البحر المتوسط هنا تكون النقاط المشتركة في فرض سياستها.

- بالضبط كانت منطقة شمال افريقيا التي كانت مستهدفة من قبل الطرفين وفرضتا عليها طابعا من الاحتلال الاستيطاني وحاولتا صبغ أساليبها.

فالجزائر في فترة الرومان مثلت منطقة نوميديا التي استحوذت عليها روما من أجل القضاء عليها وإعطاء نمط روماني لمستوطنة افريقيا الجديدة وفرنسا استحوذت عليها لتكون مستعمرة الجزائر الفرنسية .

-كلا الاستعمارين الروماني القديم والفرنسي الحديث طبقا سياسة إدارية مشابهة رغم اختلاف طابعيهما كشفا عن اشتراك في الميول والتخطيط لبناء مستوطنات جديدة بصبغة استعمارية . وبالتالي يمكن القول أن التنظيم الاستعماري الفرنسي في الجزائر قد اتخذ من التنظيمات الرومانية القديمة امتدادا بصبغة مفرنسة وحسب الكتابات التي تدعي وتشيد بالامتداد التاريخي والرابط المشترك جذريا لفرنسا بروما وبيزنطة القديمة فهي اتخذت صبغة مشابهة في تشكيل ادارة فرنسية بصبغة رومانية بحتة .

الهوامش:

[1] و قد اعتبر بعض المؤرخين المعاصرين الملك إيليماس Ailymas، كأقدم ملوك الماسيل الذي ينسب إلى هذه القبائل، باعتبار أن الأسرة التي ينتمي إليها غايا Gaia وابنه ماسينيسا، كانت في السلطة منذ أواخر القرن الرابع وأوائل القرن الثالث ق.م، غير أننا بدأنا نعرف هذه المملكة في القرن الثالث قبل الميلاد، يبدو أن هذه المملكة كانت تغطي الشرق الجزائري وغرب تونس، لكن حدودها كانت متغيرة وخاضعة للوضعية السياسية والعسكرية التي تغلب في إفريقيا الشمالية، ويمكننا عموما أن نقول أنها كانت محصورة بين الأراضي القرطاجية في الشرق ومملكة المازيسيل في الغرب. أما في الجنوب، فكان سلوك قبائل الجيتول يرتبط أساسا بالإمكانيات التي يتوفر عليها ملك الماسيل لمد نفوذه على قبائل الرحل هذه. للمزيد انظر : محمد الهادي حارش، الجذور التاريخية لمملكة نوميديا ، مجلة الاتحاد العام للآثاريين العرب ، الاتحاد العام للآثاريين العرب والمجلس الأعلى ، ع 10 ، القاهرة ، يناير 2009، ص277.

[2] محمد الصغير غانم ،المملكة النوميدية والحضارة البونية ،دار الهدى ،الجزائر،2006، ص38 .

[3] مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، دار الغرب الاسلامي، ج 1، بيروت،(د.س.ن)،ص، ص254، 255 .

[4] محمد الصغير غانم ،مرجع سابق ، ص ،ص 52 ،53 .

[5] مبارك الميلي ،مرجع سابق ،262، 263 -277.

[6] عبد الحميد عمران ، نوميديا و الاحتلال الروماني ،مجلة عصور الجديدة ،. ع 10 ،جامعة وهران، الجزائر جويلية2014 ،ص-ص،12-15 .

[7] قيصر أغسطس63 ق.م وتوفي في أ. 14م كان رجل دولة وعسكري روماني ،أصبح امبراطور للإمبراطورية الرومانية من 27 ق .م حتى وفاته روج للحضارة الرومانية وتوسعاته التي حملت اسمه للمزيد انظر :

http:www.wikipedia.com

التاريخ :2018/12/15 ،الساعة:18:00 .

[8] حرب افريقية : توظف النصوص إلى قائمة الأسماء القديمة اسم بلاد نوميديا متى تبدأ بها الغرب البلاد التونسية إلى شرق الجزائر بينما التسعة مساحه الممالك النوميدية حتى بلغت حدود المغرب الاقصى في العهد الروماني القسم الثالث الرقعة الترابية إلى 3 اجزاء فالحق الجزء الشرقي بولاية افريقيا اقتصرت تسميه نوميديا على الولايات المتحدة لإغاثة ولايات موريتانيا القيصرية غرب المملكة النوميدية التي كان يحكمها صفاقس لكنه اسم نوميديا بطله العهد القديم ولازم الرقعة الترابية الممتدة من شرق مدينة بلاريجيا الى وادي ليان وادي الكبير افترض بعض المؤرخين اناس من ميديا كان نتيجة خطا وقع فيه الكتاب اليونانيون القدماء قد ما بين المرض الذي عندهم على الروح كلمات بها الرومان في البداية نوميديا اللاتينية للمزيد انظر : عمار المحجوبي ، ولاية افريقيا من الاحتلال الروماني إلى نهاية العهد السويري 146 ق.م -235 م، مركز النشر الجامعي ،جامعة تونس، تونس ،2010 ص 6.

[9] بوصبيع عمر، الحرب الأهلية بين بومبي وقيصر وانعكاساتها على مملكة نوميديا 49- 44 ق م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر ،الجزائر، 2014.، ص 277 .

[10] نفسه ،ص209.

[11] يعتبر يوغرطة ملك نوميديا الذي ولد في عام 160 قبل الميلاد وتوفي في 104 في روما، وناضل من أجل تحرير مملكته في الشمال الأفريقي من الحكم الروماني، ويعتبر يوغرطة حفيد الملك ميسيبسا حاكم ماسينيسا الذي توفي في عام 148 ق،م .للمزيد انظر:

https://mawdoo3.com/%D8%A8%D8%AD%D8%AB_%D8%AD%D9%88%D9%84_%D9%8A%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%B7%D8%A9

[12] يوصف يوبا الأول بأنه آخر الملوك الأمازيغ، الذين حاولوا الوقوف في وجه روما وأطماعها الاستعمارية في نوميديا، فمن بعده ستصبح هذه الأخيرة خاضعة بالكامل لروما ولد يوبا الأول سنة 85 قبل الميلاد في مدينة بونة (عنابة حاليا، شرق الجزائر)، وهو ابن الملك هيمبسال الثاني، وبذلك يكون حفيد الملك يوغرطة. عاش يوبا الأول ووضع حلم توحيد نوميديا والغيرة عليها كما ورث كره روما. للمزيد انظر:

https://www.maghrebvoices.com/a/numidia-jyba1/416678.html

[13] محفوظ قداش ،الجزائر في العصور القديمة ،تر، صالح عباد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1993،ص 112.

[14] عبد الحميد عمران ، نوميديا أثناء الاحتلال الروماني ، عصور الجديدة ، ع10، الجزائر ،جويلية2013 ، ص،ص14 ، 15.

[15] Serge lancel,Tiddis Bourggade Paysanne Du Numide ,Article disponible sur le site : docplayer.fr/61169630-Tiddis-bourgade-paysanne-de-numidie.html

[16] عبد الحميد عمران ،مرجع سابق ،ص14.

[17] افريقيا عباره عن شكل رباعي يحده البحر في غربه وشماله وشرقه كما تحبه الصحراء في جنوب الجزيرة المعزولة أطلق عليه العرب اسم جزيره المغرب وهذه العزلة واحدة هي التي كونت وحده البلاد وان كانت مع ذلك مكونه من عده مناطق مختلفة . للمزيد انظر: تاريخ شمال افريقيا القديم، تر، محمد التازي سعود ،مطبوعات أكاديمية، ج1، مراكش،2007 ، ص15 .

[18] بلقاسم رحماني ، روما و سياسة الرومنة في شمال افريقيا بلاد المغرب الموضة جامعة الجزائر مجلة البحوث والدراسات، ع 9 ، يناير 2010،ص31.

[19] محمد قنانش ،الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،1982. ص22.

[20] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 -1962، ج2 الجزائر،2008، ص 54.

[21] نفسه، ص 55.

[22] عبد الرحمن محمد الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام، شركة دار الأمة،ج5 ،الجزائر ،2010،ص196.

[23] سياسي عسكري عرف بنابليون الثالث ،امبراطور فرنسا 1852-1870 ابن أخ نابليون بونابرت ،تلقى تعليما عسكريا وترشح للبرلمان ونجح في رئاسة الجمهورية الجزائرية بفضل طبقة العمال والكنيسة شارك في حروب على النمسا منها أوسترلتز، حاول إحياء العالم البونابرتي شهد عمليات الاحتلال الاستيطاني للجزائر للمزيد انظر: محمد عبد الستار البدري ،نابليون الثالث ودروس الشعب ،مقالة في منتدى الشرق الأوسط،11973، 9سبتمبر2011. متاحة الكترونيا .

[24] ولد الكونت مكماهون، دوق منطقة ماجنتا، 1808، في قصر سولي في منطقة بورغوني. وتوفي في شاتو دلافوغيه في منطقة لواريت بتاريخ 17 تشرين الأول 1893. كان مكماهون ماريشالا في الجيش الفرنسي، وهو أعلى الرتب الفرنسية العسكرية. كما أصبح رئيساً لفرنسا في الجمهورية الفرنسية الثالثة من 1873 إلى 1879. للمزيد انظر: http://www.wikiwand.com/ar

[25] قام البرلمان الفرنسي بالاجتماع في 16 يوليو/تموز 1870م، ورفض خطاب «بسمارك» وإهانات «فيلهام»، وبالتالي إعلان الحرب على ألمانيا. وتم إرسال خطاب إعلان الحرب للحكومة البروسية بعدها بثلاثة أيام، وعلى إثر هذا الخطاب لم تتردد الولايات الألمانية الجنوبية في إعلان الحرب على فرنسا. ومرة أخرى، لكن مرة أخرى لا تُنسى، ألمانيا أو بروسيا لابد أن تكون واحدة من ثلاث وليست واحدة من اثنتين. ولهذا عمل «بسمارك» على بدء المباحثات والمفاوضات مع جارتيه روسيا والنمسا، وانتهت بإنشاء «جامعة الإمبراطوريات الثلاث» في 1872م، والتي جمعت الدول الثلاث في تحالف مهمته محاربة الاشتراكية والجمهورية في جميع أنحاء أوروبا. للمزيد انظر :سامح رفعت ، كيف تبنى دولة ،درس بسمارك الذي لم يفهمه العرب ،مقالة في منتدى إضاءات ، 2018/02/25 الساعة: 05:05.متاحة إلكترونيا.

[26] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغايه 1962، دار الغرب الإسلامي، ط1 ، بيروت، 1977 ،ص137 .

[27] أن تقوم بتعيين المسلمين و المرسوم الثاني الذي يسمح لليهود أن يأخذوا الجنسية الفرنسية و يشاركوا في الحكم مع الأوروبيين و المغزى ذلك تبقى في الوحدة من المشاركة السياسية أبناء البلد الأصليين الذين حولهم في من حق التصويت في الانتخابات حق التعبير عن افكاره وأراءه السياسية وفي يوم 24 ديسمبر 1870 جاء مرسوم اخر لإلغاء المناطق العسكرية وفي اطار هذه القرارات والمراسيم وايضا المعمرين الفرنسيين تقرر حكومة الجمهورية إلغاء المكاتب العربية وحده المكتب الى مكتب الشؤون الأهلية أبناء البلد .للمزيد انظر : عمار بوحوش ،مرجع سابق، ص،ص،138 . 139

[28] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر،1994، ص124.

[29] شريف بن حبليس، الجزائر الفرنسية كما يراها احد الاهالي ، ترجمة ، عبد اله حمادي وآخرون .د، ، ط دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009 ، ص 41.

[30] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق ،ص 140.

[31] عمار بوحوش، المرجع السابق،ص 2.

[32] جلال يحي : السياسة الفرنسية في الجزائر (من 1830 الى 1960)، دار المعرفة ، القاهرة ، ط1، سبتمبر 1959 ،ص226.

[33] جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر ، 1988 ، ص40 .

[34] حسين بوزاهر ، العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة 1830- 1962، دار هومة ،الجزائر ،2011، ص 41.

[35] نفسه ، ص 41.

36 تم ضم البلديات المختلطة، ووجدت في المناطق التي يقل فيها تواجد الأوروبيون، وترتكز إدارة البلدية على هيئتين وهما: المتصرف والذي يخضع للسلطة الرسمية للحاكم واللجنة البلدية يرأسها المتصرف مع عضوية عدد من المنتخبين من الفرنسيين وبعض الجزائريين. للمزيد انظر: جعفر أنس قاسم، مرجع سابق، ص 40.

[37] فالمتتبع لتطور الأحداث التي شهدتها منطقة الحضنة بين بداية الاحتلال 1838 إلى ثورة المقراني 1871، يجد في كثير من المرات استعمال مصطلح الحضنة كمرادف لمقاطعة إدارية غير ثابتة الحدود و ليس لها صلة بالمفهوم الجغرافي للحضنة، فقد أطلق مصطلح الحضنة في إطار القيادات التقليدية القديمة التي حاولت فرنسا الإبقاء عليها سنة 1838 و التي لم يكن لها ثبات في الحدود الجغرافية في العهد العثماني مثل قيادة المقراني و قيادة شيخ العرب فرحات بن سعيد، فالأول امتد نفوذه على كامل الجزء الغربي للحضنة و يصل أحيانا إلى أجزاء واسعة من الحضنة الشرقية

للمزيد انظر: بيرم كمال، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي1840- 1954، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،جامعة قسنطينة ،الجزائر،2011، ص83.

38 حمزي آمال، القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي 1954-1919 من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، الجزائر ،2010، ص16.

39 نص على أن لا يخص في بداية الأمر سوى أولئك الذين يقيمون في البلديات التي يفوق فيها السكان الفرنسيون السكان المسلمين. بينما اقترح المشروع بالنسبة للبلديات الأخرى، منح الجنسية للأطفال الذين سيولدون ابتداء من إصدار القانون للأهالي الذين خدموا في الجيش أو مارسوا وظائف ادارية والذين زاولوا تعليمهم في المدارس الفرنسية و تحصلوا على شهادات التعليم الابتدائي. غير أنّ البرلمان الفرنسي رفض المصادقة عليه بضغط من نواب المستوطنين في الجزائر. و بقي الأهالي المسلمون الجزائريون يخضعون ل"الاستشارة المشيخية " (consulte senatus) ، فلا هم مواطنون جزائريون و لا هم مواطنون فرنسيون بل هم رعايا يطبق عليهم قانون الأنديجان، غرباء في بلدهم الأصلي لا يتمتعون بالحقوق و تُفرض عليهم واجبات بينما يتمتع الدخلاء الأجانب بامتيازات في الجزائر تفوق تلك الحقوق التي كانوا يتمتعون بها حتى في أوطانهم .للمزيد انظر: حمزي آمال ،مرجع سابق ، ص16.

[40] جمال قنان ، مرجع سابق ، ص124.

[41] نفسه، ص124.

[42] قانون فارني 26 جويلية 1873 نسبة اسمه نسبة لصاحبه يجتمع أيضا بقانون المعمرين لأنه أطلق العنان في تحقيق مآربهم من أراضي الجزائريين وقد تضمن بالأساس فرنسا الأراضي الجزائرية و التعريف الدقيق الفاسد الأرض بالنسبة للمشروع الفرنسي هو الإخلاص لكل والنهائي للقوانين الفرنسية كل الاملاك المسيرة سابقا عن طريق القانون الاسلامي وهذه النتيجة هي الهدف النهائي لادماج المطلوب للاستثمار ونص ايضا على وجوب الاشراف الادارة الاستعمارية على كل انواع الاملاك العقارية ومراقبتها في الجزائر مهما كان الثمن هو هدف بهذا إلى القضاء الى القوانين الاسلامية و أشكال التعاون والتضامن بين افراد القبيلة وإزالة قواعد الملكية المستمدة من الشريعة الاسلامية القبائل و التي تتعارض والسيادة الفرنسية و القوانين الفرنسية أنه أخذ مشاكل تسيير الملكية في القانون الفرنسي طبقا للمادة الأولى من القانون ، للمزيد انظر: عيسى يازير، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830- 1914 مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص 74.

43 يحي بوعزيز سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 1954، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2007، ص27.

44 يحي بوعزيز، مرجع سابق ، ص-ص،27-29.

[45] عثمان زقب ،السياسة الفرنسية في الجزائر دراسة في أساليب السياسة الإدارية 1830 – 1914 ، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه ،الجزائر ،2015 ، ص425.

[46] بلغت سياسة الادماج ذروتها من صدر مرسوم إلحاق الجزائر إداريا في فرنسا سنة 1881، وهو المرسوم الذي ظل معمولا به حتى سنة 1896 بمقتضى أصبحت كل إدارة في الجزائر تابعة للوزارة المختصة في باريس وكان الحاكم العام ركز جميع الادارات في يديه قبل سنه 1881 بعد صدور هذا المرسوم كلف الحاكم العام على الجمع بين السلطتين المدنية والعسكرية باستثناء مناطق الجنوب الصحراوية التي ظلت خاضعة عن النظام العسكري. للمزيد انظر : صلاح العقاد ، الجزائر المعاصرة، محاضرات ألقاها في قسم الدراسات التاريخية والجغرافية ،1963، 1964 ، ص17 .

[47] يحي بوعزيز، مرجع سابق ،ص 29.

48 عثمان زقب ،مرجع سابق ، ص-ص، 424-427.

[49] كلوزيل برتران :سياسي وعسكري فرنسي 1773 -1842 ،تخرج من المدرسة العسكرية عام 1790 وكنقيب في 1792 جنرال في 1867 كما سافر إلى اسبانيا وكان من أنصار نابليون الأول تنقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام1814 ،وشارك في ثوره جويلية 1830 ،تلقى أمرا باحتلال الجزائر ثم عين حاكما على الجزائر 1830 – 1836 للمزيد انظر: عدة بن داهة، مرجع سابق ،ص 492.

[50] طبيب الناس طبيب والسياسي فرنسي نائب عن الجزائر عام 1871 و 1945 تخرج طبيبا من المستشفى العسكري بمدينة العين أرسل إلى وهران معالجة السكان من مرض الكوليرا في مابين عامي 1837 – 1839 ، شغل مهمة محافظ بمدينة معسكر تنفيذا لمعاهدة التافنة ، كلف باستنطاق الاسرى في سان مارغريت اعتزل السياسة 1851 ، وكان شريكا للكولون في مؤسسات زراعة الخروب، واهتم بالسكك الحديدية الجزائرية .للمزيد انظر: بن داهة ،المرجع السابق ،ج 2 ،ص 506.

[51] سلاماني عبد القادر، دور المكاتب العربية في توطيد أركان الاحتلال الفرنسي بالجزائر ،مجلة البدر، ع 03 ، جامعة بشار، الجزائر، مارس 2011 ،ص71.

[52] نفسه ، ص 73 .